الموضوعيَّة: مفهومها وأثرها في فهم النص القرآني "السمين الحلبي أنموذجاً"

د. نزار عطا الله أحمد صالح *

تاريخ وصول البحث: 2011/12/20م **تاريخ قبول البحث: 2012/5/30م**

ملخص

ينتظم هذا البحث في ثلاثة مباحث إضافة إلى مقدمة وخاتمة على النحو الآتي :

مقدمة: بيَّن فيها الباحث اختلاف العلماء في النصوص القرآنية ظنية الدلالة.

المبحث الأول فقد عرّف فيه الباحث الموضوعيَّة، وخَلُص إلى أنها إعمال العقل في فهم النص القرآني بتجرد وحيادية، وترجيح المعنى الذي يؤيده الدليل المعتبر.

المبحث الثاني، فقد ذكر الباحث أن القرآن دعا إلى الموضوعيَّة من خلال النهي عن التقليد، واتباع الهوى، وترك العدل، وعدَّ هذه المنهيات صوارف تحول دون تحقق الموضوعية لدى الباحث.

المبحث الثالث، فقد ذكر فيه الباحث جملة من الأمثلة التي تدل على موضوعية السمين الحلبي، حيث ردَّ بعض اعتراضات شيخه على الزمخشري في بعض مسائل الصناعة النحوية، ووافقه في مسائل العقيدة.

خاتمة، أودعها الباحث أهم النتائج.

Abstract

The research is organized into an introduction, three studies and a conclusion as follows: in the introduction, the researcher discusses illustrators' different opinions on the conjectural Quranic texts. The first study identifies objectivity in reading the Quran as the working of mind to understand the Quran text itself in impartiality, neutrality and considering the meaning that is supported by acknowledged evidence. The second study deals with the extent to which the Quran urge for objectivity by prohibiting imitation, illegal desires, and injustice. In the third study: a number of examples are stated to demonstrate the objectivity of "Al -Samin Al-Halabi", and how he challenges some opinion of his teacher Abu-Hayan Ali Al-Zamakhshari. Al-Samin disagrees with his teacher's syntactic illustrations, and agrees with him on the matters of Creed. The conclusion summarizes the previous sections.

مقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فمن المعلوم أنَّ نصوص القرآن الكريم جاءت على نوعين:

النوع الأول: النصوص قطعية الدلالة نحو قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾ (الإخلاص: 1)، وقوله تعالى: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ...**﴾ (النور: 2)، فالنصُّ الأول يدلُّ على وحدانية

* محاضر متفرغ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

الله تعالى، وأنَّ الله لا شريك له، أمَّا النص الثاني فيدلُّ على أنَّ عقوبة الزاني غير المحصن أنْ يُجلد مائة جلدة.

النوع الثاني: النصوص ظنيّة الدلالة، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ**﴾ (البقرة: 237)، فالذي بيده عقدة النكاح يحتمل أنْ يكون الزوج، ويحتمل أن يكون ولي الزوجة. ويكون معنى الآية على الاحتمال الأول (أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ) أي أن يبذل الزوج جميع الصَّداق، وعلى الاحتمال الثاني (أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ) أي أن يسقط ولي الزوجة حق وليَّتهِ من الصَّداق.

ولما كانت النصوص القرآنية ظنيّة الدلالة تسعى الاجتهاد، فقد كانت سبباً لاختلاف آراء العلماء المشتغلين بالنصّ القرآني حول فهم هذه النصوص، كما كانت أصلاً لنشوء المذاهب، ولقد غلب على منهج بعض أولئك العلماء طابع الميل المذهبي، كما كانت الموضوعيّة السّمة البارزة التي تميَّزت بها الكثرة الكثيرة من علمائنا الذين عُنوا بدراسة النصّ القرآني.

وقد جاءت هذه الدراسة تستهدف الموضوعيّة من حيث مفهومها وأثرها في الفهم وشروطها، ثم تستعرض أنموذجاً تطبيقياً للموضوعيّة عند أحد علماء التفسير، وهو السمين الحلبي من خلال تفسيره "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون".

الدراسات السابقة.

لم أجد أحداً – فيما بحثت– عقد موازنة عامة بين السمين الحلبي وشيخه أبي حيان إلا فيما يتعلق بالنحو أو الصرف فقط، ومن هذه الدراسات:

1- موقف السمين الحلبي من شيخه أبي حيان في المسائل النحوية والصرفية، د. محمد مصباح أحمد نصر، دار الكتب المصرية، 1419هـ.
2- اعتراضات السمين الحلبي في الدر المصون على أبي حيان: دراسة نحوية وصرفية، إعداد عبدالله عبدالعزيز، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1420هـ.

- وهناك دراسات عقدت موازنة بين الزمخشري وأبي حيان منها:

1- موازنة بين تفسير الكشاف للزمخشري والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، إعداد رمضان يخلف، رسالة دكتوراه، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبدالقادر الإسلامية، الجزائر.
2- الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان: مسائل من البحر المحيط، قاسم محمد صالح الحمد، (ط1)، 1991م.

وبالجملة فإن الدراسات السابقة تختلف عن هذا البحث، ويظهر وجه الاختلاف في الآتي:

أ- لم يقتصر هذا البحث على المسائل النحوية والصرفية كما هو الحال في الدراسات السابقة.

ب- استهدف هذا البحث بيان المراد بالموضوعيَّة وأثرها في الفهم وشروطها من منظور قرآني، وهذا غير موجود في الدراسات السابقة، كما استهدف هذا البحث تجلية موضوعيَّة السمين الحلبي من خلال موقفه من اعتراضات شيخه على الزمخشري.

خطة البحث.

فرضت طبيعة الموضوع أن تجيء الدراسة في ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: تعريف الموضوعيّة لغةً واصطلاحاً.

المطلب الأول: الموضوعية في اللغة.

المطلب الثاني: الموضوعية في الاصطلاح.

المبحث الثاني: الموضوعيَّة في القرآن الكريم.

المطلب الأول: النهي عن التقليد.

المطلب الثاني: النهي عن اتباع الهوى.

المطلب الثالث: النهي عن ترك العدل بسبب العداوة والبغضاء.

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية للموضوعية من التفسير "السمين الحلبي أنموذجاً".

الخاتمة.

المبحث الأول: تعريف الموضوعية

المطلب الأول: الموضوعية في اللغة.

الموضوعية مصدر فعلُهُ وضع، وهو بمعنى حط وخفض. قال ابن فارس: "وضع: الواو والضاد والعين أصل واحد يدل على الخفض [للشيء] وحطه .... والدابة تضع في سيرها وضعاً، وهو سير سهل يخالف المرفوع"[1].

وقال الراغب الأصفهاني: "الوضع أعم من الحط ... ووَضْعُ البيت بناؤه"، قال الله تعالى: (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ – ووضع الكتاب) هو إبراز أعمال العباد[2].

وجاء في لسان العرب: "الوضع: ضد الرفع ... ووضع منه فلان أي حط من درجته"[3].

المطلب الثاني: الموضوعية في الاصطلاح.

ذكر المعاصرون تعريفات مُتَشابهة للموضوعية، فقد عرفها قاسم نور بقوله: "الإنصاف والموضوعية: الإنصاف قرين العدل والعدل يقتضي أن تتجرد من الهوى ومن الرغبة في التشهير أو قلب الحقائق من أجل نزعة تسيطر على النفس"[4].

وعرفها إميل يعقوب بقوله: "فهي بالإضافة إلى أنها تعني الإنصاف والأمانة والنزاهة، تحليل علمي منطقي للأمور بعيداً عن الذاتية والتعصب والمغالاة والهوى"[5].

وعرفها صاحب كتاب أساليب البحث العلمي بأنها: "الرغبة والقدرة على فحص الأدلة بنزاهة وتجرد، والبعد عن التحيز الشخصي والذاتية في البحث، وتأسيس البيانات على الحقائق وليس على المشاعر والتقدير الشخصي"[6].

ويمكننا تعريف الموضوعية بأنها: إعمال العقل في فهم النص القرآني بتجرد وحيادية، وترجيح المعنى الذي يؤيده الدليل المعتبر. وتبدو الصلة واضحة بين المعنى اللغوي والمفهوم الاصطلاحي للموضوعية، فقد تقدم أن من معاني الوضع في اللغة البناء، فوضع البيت بناؤه، والموضوعية في الاصطلاح بناء الباحث آراءه على إعمال العقل والدليل المعتبر، وترك التعصب والهوى.

وقد أورد الإمام الآجري في كتابه "أخلاق العلماء" كلاماً نفيساً يظهر به معنى الموضوعية آثرت نقله، فهو يقول: "وإذا سئل عن مسألة فعلم أنها من مسائل الشغب، ومما يورث بين المسلمين الفتنة استعفى منها،

ورد السائل إلى ما هو أولى به على أرفق ما يكون، وإن أفتى بمسألة فعلم أنه أخطأ لم يستنكف أن يرجع عنها، وإن قال قولاً فرده عليه غيره ممن هو أعلم منه أو مثله أو دونه فعلم أن القول كذلك رجع عن قوله، وحمده على ذلك، وجزاه خيراً، وإن سئل عن مسألة اشتبه القول عليه فيها، قال: سلوا غيري، ولم يتكلف ما لا يتقرر عليه"[7].

المبحث الثاني: الموضوعيَّة في القرآن الكريم

إذا تتبعنا آيات القرآن الكريم خاصةً تلك الآيات التي تحدثت عن العلم، والدعوة إلى الله، والحكم بين الناس، نستخلص بعد إنعام نظر أن القرآن الكريم يؤكد على الموضوعية، ويعدها مسلكاً علمياً صحيحاً لاكتساب المعارف والعلوم، من خلال النهي عن التقليد، واتباع الهوى، وترك العدل بسبب العداوة والبغضاء؛ ذلك لأن النهي عن الشيء أمر بضده كما يقول الأصوليون، وإليك بيان هذه الصور من النهي بإيجاز يتجلى من خلاله مفهوم الموضوعيَّة، وأثرها في الفهم، والشروط التي ينبغي توفرها في الباحث حتى يُعدَّ موضوعيَّاً.

المطلب الأول: النهي عن التقليد.

يقصد بالتقليد هنا: الاتباع عن غير دليل، فهو محاكاة بغير علم، وقبول قول بلا دليل، وهو مأخوذ من قلادة البعير، فإن العرب تقول: قلدت البعير إذا جعلت في عنقه حبلاً يقاد به، فكأن المُقَلِّد يَجعل أمره كله لمن يقوده حيث شاء.[8]

والتقليد بهذا المعنى نقيض الموضوعية؛ لما فيه من إلغاء إعمال العقل، أما الموضوعية فهي إعمال العقل بتجرد. قال في تفسير المنار: "وأبعد الناس عن معرفة الحق المقلدون، الذين لا يبحثون ولا يستدلون، لأنهم قطعوا عن أنفسهم طريق العلم، وسجلوا على عقولهم الحرمان من الفهم، فهم لا يوصفون بإصابة لأن المصيب هو من يعرف أن هذا هو الحق، والمقلد إنما يعرف أن فلاناً يقول إن هذا هو الحق، فهو عارف بالقول فقط"[9].

ولقد تعددت الآيات القرآنية التي جاءت تنهى عن التقليد، وتنعى على الكفار تقليدهم لآبائهم، مبينة أن الكفار قد اعتذروا بهذا التقليد عن الاستجابة لدعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام.

قال تعالى: ﴿**أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَاباً مِّن قَبْلِهِ فَهُم بِهِ مُسْتَمْسِكُونَ(21) بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ(22) وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ(23)**﴾ (الزخرف: 21-23).

قال الفخر الرازي عند تفسير قوله تعالى: ﴿**بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ**﴾ (الزخرف: 22): "لو لم يكن في كتاب الله إلا هذه الآيات لكفت في إبطال القول بالتقليد وذلك لأنه تعالى بيَّن أن هؤلاء الكفار لم يتمسكوا في إثبات ما ذهبوا إليه لا بطريق عقلي ولا بدليل نقلي، ثم بيَّن أنهم إنما ذهبوا إليه بمجرد تقليد الآباء والأسلاف"[10].

وبعد هذه الآيات الكريمة يدعوهم القرآن الكريم إلى المقارنة والموازنة بين الآراء وعرضها على معيار الحق للترجيح بينها، وهذه دعوة إلى الموضوعيَّة، قال تعالى: ﴿**قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ آبَاءكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ**﴾ (الزخرف: 24).

وفي استعمال القرآن الكريم لكلمة (أَهْدَى) دون (الهدى) حثٌّ على الموضوعيَّة من خلال احترام الرأي الآخر، ذلك لأن (أَهْدَى) اسم تفضيل يدلُّ على اشتراك اثنين في صفة زاد فيها أحدهما على الآخر، فخلع

القرآن الكريم بهذا اللفظ صفة (الهدى) على ما كان عليه الكفار من فساد بيّن من باب إرخاء العنان للخصم؛ كيما يستمع إلى الدعوة ويتفكر فيها.

وفي سياق قريب من هذا السياق يرشد الله تعالى رسوله –عليه الصلاة والسلام– إلى الابتعاد عن ادعاء الحق عند مجادلة المشركين؛ لما فيه من حمل أصحاب الباطل على التمسك بباطلهم، فالصواب أن تُجعَلَ الأدلة والبراهين السبيل إلى تمييز الحق من الباطل والترجيح بين الآراء بعيداً عن التعصب والهوى، قال تعالى: ﴿**قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ**﴾ (سبأ: 24).

قال في مفاتيح الغيب: "هذا إرشاد من الله لرسوله إلى المناظرات الجارية في العلوم وغيرها وذلك لأن أحد المتناظرين إذا قال للآخر هذا الذي تقوله خطأ وأنت فيه مخطئ يغضبه وعند الغضب لا يبقى سداد الفكر وعند اختلاله لا مطمع في الفهم فيفوت الغرض، وأما إذا قال له بأن أحدنا لا يشك في أنه مخطئ والتمادي في الباطل قبيح والرجوع إلى الحق أحسن الأخلاق فنجتهد ونبصر أينا على الخطأ ليحترز فإنه يجتهد ذلك الخصم في النظر ويترك التعصب" [(11)].

وقال ابن عاشور: "وهذا اللون من الكلام يسمى الكلام المنصف" [(12)].

وبهذا يظهر الفرق بين التقليد الذي هو اتباع من غير دليل، وبين الموضوعية التي تقوم على الفهم بقوة الدليل.

المطلب الثاني: النهي عن اتباع الهوى.

المراد بالهوى: ميل النفس إلى الشهوة، وقيل سُمي الهوى بذلك لأنه يهوي بصاحبه في الدنيا إلى كل داهية، وفي الآخرة إلى الهاوية[(13)]، أمَّا اتباع الهوى فهو: الاستجابة لشهوات النفس ورغباتها مع إلغاء إعمال النظر.

ومن المُسَلَّم بِهِ أنَّ من الصَّوارف التي تصرف الناس عَنْ قبول الحق والانقياد لَهُ اتباع الهوى؛ لذلك جاءَ الهوى مذموماً في القرآن الكريم، والهوى لا يستعمل في الغالب إلا فيما ليس بحق، وفيما لا خير فيه، قال تعالى: ﴿**فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾ (القصص: 50)، وقال تعالى: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ۚ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ۚ فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ (الأعراف: 176).

قال ابن عاشور عند تفسير قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ...) "إن لم يستجيبوا لدعوتك، أيْ إلى الدين بعد قيام الحجة عليهم بهذا التحدي، فاعلم أن استمرارهم على الكفر بعد ذلك ما هو إلا اتباع للهوى ولا شبهة لهم في دينهم"[(14)].

وقد أخبرنا القرآن الكريم في غير موضع أن الذي حَمَلَ اليهود على تكذيب الرُّسُلِ عليهم الصلاة والسلام والصد عن دعوتهم هو اتباع الهوى، ذلك لأنَّ التكاليف التي جاءت بها الرُّسل تخالف أهواءهم وتضاد شهواتهم، لما فيها من مشقة وثقل، فمدارُ الرد والقبول عند هؤلاء هو الهوى ليس شيئاً غيره، أي إنَّ القوم لم يصدروا في موقفهم من الدعوة عن أساس المنهجية والبحث العلمي، بل عن هوى، قال تعالى: ﴿**لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلا ۖ كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَىٰ أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ**﴾ (المائدة: 70).

قال النسفي: "(بِمَا لا تَهْوَىٰ أَنْفُسُكُمُ): بما يخالف هواهم ويضاد شهواتهم من مشاق التكليف والعمل بالشرائع"[15].

وقال أبو السعود: "(أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ) من أولئك الرُّسلُ (بِمَا لا تَهْوَىٰ أَنْفُسُكُمُ) من الحق الذي لا محيد عنه أي لا تحبه من هوى إذا أحب والتعبير عنه بذلك للإيذان بأنَّ مدار الرد والقبول عندهم هو المخالفة لأهواء أنفسهم والموافقة لها لا شيء آخر"[16].

وبالجملة فإنَّ المتدبر لآيات القرآن الكريم التي وَرَدَ فيها ذكر الهوى يتبين له أن الذين يتَّبعون أهواءهم أُناسٌ عطَّلوا أبصارهم وأسماعهم وعقولهم عن رؤية الحق، والاستماع له، والتفكر فيه، فَضَلُّوا عن إصابة الحق، قال تعالى: ﴿**أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ**﴾ (الجاثية: 23)، وبهذا البيان يظهر أن اتباع الهوى مانعٌ من تحقق الموضوعيَّة لدى الباحث، فالباحث الموضوعيُّ هو الذي ينظر في المسائل بتجرد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الباحث الموضوعي هو الذي يقرر الحقيقة حتى لو كانت خلاف رأي مذهبه أو شيخه، بل يعدل عن رأيه الذي أدَّاهُ إليه اجتهاده إذا ظهر له فساده دون أن يستجيب لهوى نفسه فينكر ذاته وينصف خصمه.

المطلب الثالث: النهي عن ترك العدل بسبب العداوة والبغضاء.

أمر الله عباده المؤمنين بالعدل في مواطن كثيرة من القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ ۚ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ۚ وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا**﴾ (النساء: 135).

كما أمر الله تعالى عباده بالعدل مع المؤمنين فقد أمرهم بالعدل مع غير المؤمنين، ونهاهم عن أن يصرفهم عن تحقيق العدل صارفٌ من مثل العداوة والبغضاء قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**﴾ (المائدة: 8).

قال الرازي: "أمر الله تعالى جميع الخلق بأن لا يعاملوا أحداً إلا على سبيل العدل والإنصاف، وترك الميل والظلم والاعتساف"[17].

فلا عذر لمؤمنٍ في ترك العدل وإيثاره على الجور والمحاباة، وجعله فوق الأهواء وحظوظ الأنفس، وفوق المحبة والعداوة مهما كان سببهما، فلا يتوهمن متوهمٌ أنَّه يجوز ترك العدل في شهادة للكافر، أو الحكم له بحقه للمؤمن[18].

ومن صور العدل التي جاءت في القرآن الكريم العدل في القول وهو لا يقتصر على أداء الشهادة فحسب، بل يَعمُّ ليشمل جميع المعاملات، قال تعالى: ﴿**وَلا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ۖ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ لا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ (الأنعام: 152).

قال صاحب مفاتيح الغيب: "والمفسرون حملوه على أداء الشهادة فقط، والأمر والنهي فقط، قال القاضي: وليس الأمر كذلك بل يدخل فيه كل ما يتصل بالقول، فيدخل فيه ما يقول المرء في الدعوة إلى الدين وتقرير الدلائل عليه بأن يذكر الدليل ملخصاً عن الحشو والزيادة بألفاظ مفهومة معتادة، قريبة من

الأفهام، ويدخل فيه الحكايات التي يذكرها الرجل حتى لا يزيد فيها ولا ينقص عنها، ومن جملتها تبليغ الرسالات عن الناس، فإنه يجب أن يؤديها من غير زيادة ولا نقصان، ويدخل فيه حكم الحاكم بالقول، ثم إنَّه تعالى بيَّن أنَّه يجب أن يسوى فيه بين القريب والبعيد"[19].

وذهب ابن عاشور إلى ما ذهب إليه صاحب مفاتيح الغيب فقال: "هذا جامع كل المعاملات بين الناس بواسطة الكلام ... والعدل في ذلك أن لا يكون في القول شيء من الاعتداء على الحقوق: بإبطالها أو إخفائها.[20]

ويشبهُ صورة العدل في الحكم بين الناس، والعدل في القول ما يقوم به الباحث الموضوعي، فالباحث الموضوعي ينظر في الأدلة، ويوازن بين الآراء، ويرّجح ما يراه هو الحق بناءً على قوة الأدلة دون أن تحوم حول ما انتهت إليه دراسته من نتائج شائبة تعصب أو هوى ونحو ذلك، فالباحث قاضٍ، بيد أن الباحث يحكم على الأدلة، فيميز الصحيح من الزائف، والراجح من المرجوح، وعليه فيمكننا أن نقول: إنَّ أقرب مصطلح قرآني لمصطلح الموضوعيّة الذي تواضع عليه المعاصرون هو مصطح العدل في أحد معانيه.

وبعد، فيمكننا أن نستخلص مما تقدم مفهوم الموضوعية عند المفسرين، فمفهوم الموضوعية يدور حول اتباع الباحث للدليل المعتبر، وترك الهوى، قال الفخر الرازي: "واعلم أن الاقتداء إنما يجوز بالعالم المهتدي، وإنما يكون عالماً مهتدياً إذا بنى قوله على الحجة والدليل، فإذا لم يكن كذلك لم يكن عالماً مهتدياً، فوجب أنه لا يجوز الاقتداء به"[21]

كما يمكننا أن نستخلص الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الباحث حتى يكون موضوعياً، وهذه الشروط هي:

أ- الدليل المعتبر.

ب- ترك التعصب والهوى.

ج- الموازنة بين الآراء المختلفة.

كما يظهر لنا أن للموضوعيَّة أثراً كبيراً في فهم النص، فغياب الموضوعيَّة يبتعد بالباحث عن الفهم الصحيح، ويصرفه عن قبول الحق.

المبحث الثالث: نماذج تطبيقيَّة للموضوعيَّة من التفسير: السمين الحلبي أنموذجاً.

الموضوعيَّة لا تتنافى مع التمذهب بمذهب فقهي أو كلامي، لكن الذي ينافي الموضوعيَّة هو التعصب لذلك المذهب، والتعسف في الاستدلال، وَلَيّ أعناق النصوص؛ كي توافق رأي المذهب.

إنَّ رعاية الموضوعيَّة حقٌّ رعايتها تتقاضى أهلها أن يردُّوا الآراء المرجوحة داخل مذاهبهم التي ينتمون إليها، وينتصروا للآراء الراجحة، لا يحملهم على ذلك إلا قوة الدليل، وإصابة الحقيقة.

وقد تمتع كثير من علمائنا الذين اشتغلوا بدراسة النص القرآني بالنصفة والحياد العلمي، ولا يدخل في هؤلاء أولئك الذين تمذهبوا بمذاهب فكرية منحرفة، حيث راحوا يسقطون آرائهم على النصوص القرآنية، قاصدين إثباتها وإضفاء الشرعية عليها.

ولما كان الغرض من التفسير الكشف عن مراد الله تعالى، كان من الشروط التي ينبغي أن تتوفر فيمن يتصدى لهذا العلم أن يسير خلف النص القرآني، أعني أن يترك مقرراته جانباً، وأن يسلك في فهم النص القرآني المسالك المعتبرة عند علماء التفسير، قال ابن العربي في تفسيره أحكام القرآن: "وقد أوعدنا إليكم

توصية أن تجعلوا القرآن إمامكم وحروفه أمامكم، فلا تحملوا عليها ما ليس فيها، ولا تربطوا فيها ما ليس منها".[22].

وقد جعلت هذا المبحث تطبيقاً للموضوعية عند المفسرين من خلال الحديث عن السمين الحلبي الذي تتلمذ لأبي حيَّان زمناً طويلاً، وتأثر به تأثراً كبيراً، وبالرغم من هذا التأثر إلا أن موضوعيَّة السمين الحلبي كانت بارزةً في تفسيره "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، من خلال موقفه من اعتراضات شيخه أبي حيَّان صاحب "البحر المحيط" على الزمخشري صاحب تفسير "الكشاف"، حيث ردَّ السمين الحلبي بعض اعتراضات شيخه، وصرح بصحة ما ذهب إليه الزمخشري.

كما تظهر موضوعيَّة السمين الحلبي من خلال تعقبه لكلام شيخه وبيان ضعفه مع كمال تأدبه مع أستاذه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ السمين الحلبي وافق أستاذه أبا حيَّان في اعتراضاته على الزمخشري في مسائل العقيدة[23]، بينما خالفه في اعتراضاته على الزمخشري في بعض مسائل الصناعة النحويَّة، وإليك بعض الأمثلة التي يتجلى بها هذا الموقف.

أ- قال تعالى: ﴿**ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**﴾ (البقرة: 2)، يورد الزمخشري تساؤلاً بطريقة الفنقلة، فيقول: "فإن قلت: فهلا قدَّم الظرف على الريب، كما قدَّم على الغول في قوله تعالى: ﴿**لا فِيهَا غَوْلٌ**﴾ (الصافات: 47) قلت: لأنَّ القصد في إيلاء الريب حرف النفي، نفي الريب عنه، وإثبات أنه حق وصدق لا باطل وكذب، كما كان المشركون يدَّعونه، ولو أولى الظرف لقصد إلى ما يبعد عن المراد، وهو أنَّ كتاباً آخر فيه الريب فيه، كما قصد في قوله: (لا فِيهَا غَوْلٌ) تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها خمر الدنيا، كأنه قيل: ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقيصة"[24]. فالزمخشري يرى أن حكمة تأخر الجار والمجرور في قوله تعالى: (لا رَيْبَ فِيهِ) للدلالة على أن هذا الكتاب حق كله، فهو أبعد ما يكون من الريب، أما تقدم الجار والمجرور في قوله (لا فِيهَا غَوْلٌ) فيدل على اختصاص خمر الجنة بنفي الغول عنها بخلاف غيرها، فالتقديم يفيد الموازنة بين خمر الجنة وخمر الدنيا، وهذا المعنى غير مرادٍ في الآية الأولى. ولم يرتضِ أبو حيَّان ما ذهب إليه الزمخشري من أن تقديم الجار والمجرور في قوله تعالى (لا فِيهَا غَوْلٌ) يفيد الاختصاص، فهو يقول: "وقد انتقل الزمخشري من دعوى الاختصاص بتقديم المفعول إلى دعواه بتقديم الخبر، ولا نعلم أحداً يفرق بين "ليس في الدار رجل" و"ليس رجل في الدار" وعلى ما ذكر من أن خمر الجنة لا يغتال، وقد وصفت بذلك العرب خمر الدنيا قال علقمة بن عبده:

تشفي الصُّداع ولا يؤذيك طالبها ولا يخالطها في الرأس تدْويم"[25].

وقد ردَّ السمين الحلبي كلام شيخه واستبعده فقال: "وقد رام بعضهم الرد عليه بطريقٍ آخر، وهو أن العرب قد وصفت أيضاً خمر الدنيا بأنها لا تغتال العقول، قال علقمة:

تشفي الصُّداع ولا يؤذيك طالبها ولا يخالطها في الرأس تدْويم

وما أبعد هذا من الرد عليه، إذ لا اعتبار بوصف هذا القائل"[26].

والصحيح ما ذهب إليه الزمخشري، فتقديم المسند عند علماء البيان يفيد التخصيص، ففي قوله تعالى: (لاَ فِيهَا غَوْلٌ) قدَّم المسند "فيها" لإفادة هذا المعنى، فالمقصود من الآية نفي الغول عن خمرة الجنة وإثباته لخمرة الدنيا، وهذا هو الغرض الذي سيقت الآية من أجله، أما قوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ) فإن

المقصود الأصلي الذي سيقت الآية من أجله نفي الريب عن القرآن الكريم دون إثباته للكتب السماوية السابقة، فالتخصيص لا معنى له هنا.

ب- قال تعالى: ﴿**وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ (البقرة: 42)، يذكر الزمخشري معنيين اثنين للباء في قوله تعالى (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ)، يقول الزمخشري: "الباء التي في (بِالْبَاطِلِ) إن كانت صلة مثلها في قولك: لبست الشيء بالشيء خلطته به، كأن المعنى: ولا تكتبوا في التوراة ما ليست منها فيختلط الحق المنزل بالباطل الذي كتبتم، حتى لا يميز بين حقها وباطلكم، وإن كانت باء الإستعانة كالتي في قولك: كتبت بالقلم، كان المعنى: ولا تجعلوا الحق ملتبساً مُشتبهاً بباطلكم الذي تكتبونه"[(27)].

ويستبعد أبو حيَّان أن تفيد الباء معنى الاستعانة، فيقول: "وجوَّز الزمخشري أن تكون الباء للاستعانة كهي في "كتبت بالقلم" قال كان المعنى: "ولا تجعلوا الحق ملتبساً مُشتبهاً بباطلكم"، وهذا فيه بُعد عن هذا التركيب وصرف عن الظاهر بغير ضرورة تدعو إلى ذلك"[(28)].

قال السمين الحلبي: "قال الشيخ: وفي جعله إياها للاستعانة بُعد وصرف عن الظاهر من غير ضرورة، ولا أدري ما هذا الاستبعاد مع وضوح هذا المعنى الحسن"[(29)].

ولعل ما ذهب إليه الزمخشري هو الصواب، فمعنى الإستعانة المستفاد من الباء تحتمله الآية، فقد نهاهم الله عن إضلال الناس وإغوائهم وهذا الإغواء قد يكون عن طريق خلط الحق بالباطل، فكان الباطل أشبه بالآلة التي استعان بها هؤلاء في تشويش الحق واشتباهه على الناس، قال الرازي: "واعلم أن الأظهر في الباء التي في قوله (بالباطل) أنها باء الإستعانة كالتي في قولك: كتبت بالقلم، والمعنى ولا تلبسوا الحق بسبب الشبهات التي توردونها على السامعين"[(30)].

ج- قال تعالى: ﴿**ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ...**﴾ (البقرة: 199)، يذهب الزمخشري إلى أن (ثُمَّ) في الآية تفيد معنى التراخي الدال على البعد والتفاوت بين نوعين من الإفاضة: الإفاضة الصحيحة والإفاضة غير الصحيحة؛ ذلك أن قريشاً وهم الحُمس كانوا يعظمون أنفسهم ويترفعون على الناس، فيقفون بالمزدلفة، وسائر الناس بعرفات، فأمروا بالإفاضة من حيث أفاض الناس.

وقد اصطلح علماء اللغة على تسمية هذا المعنى الذي ذهب إليه الزمخشري بالتراخي الرّتيبي، قال الزمخشري: "فإن قلت: فكيف موقع ثم؟ قلت: نحو موقعها في قولك: أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم. تأتي بثم لتفاوت ما بين الإحسان إلى الكريم والإحسان إلى غيره وبُعد ما بينهما؛ فكذلك حين أمرهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات، قال: ثم أفيضوا لتفاوت ما بين الإفاضتين، وأن إحداهما صواب والثانية خطأ"[(31)].

ويعترض أبو حيان على المعنى الذي ذهب إليه الزمخشري، فيقول: "وليست الآية كالمثال الذي مثله، وحاصل ما ذكر أن ثم تسلب الترتيب، وأنها لها معنى غيره سماه بالتفاوت، والبعد لما بعدها مما قبلها ولم يجز في الآية أيضاً ذكر الإفاضة الخطأ، فيكون ثم في قوله (ثُمَّ أَفِيضُوا) جاءت لبعد ما بين الإفاضتين وتفاوتهما، ولا نعلم أحداً سبقه إلى إثبات هذا المعنى لثم"[(32)].

ويرد السمين الحلبي قول شيخه، ويتهمه بالتحامل على الزمخشري فيقول: "وهذا الذي ناقش الشيخ به الزمخشري تحاملٌ عليه، فإنه يعني بالتفاوت والبُعد التراخي الواقع بين الرتبتين، وسيأتي له نظائر، وبمثل هذه الأشياء لا يُرَدُّ كلامُ مثل هذا الرجل"[(33)].

وقد ذهب المفسرون إلى ما ذهب إليه الزمخشري في معنى (ثم) في الآية وهو الذي يطمئن إليه الباحث، قال البيضاوي: "(ثم) للتفاوت ما بين الإفاضتين كما في قولك أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم" [34].

د- قال تعالى: ﴿**الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحَارِ**﴾ (آل عمران: 17)، يذهب الزمخشري إلى أنَّ الواو العاطفة في الآية تفيد معنى الكمال أي كمال الموصوفين في كل صفة من الصفات المذكورة في الآية، قال الزمخشري: "والواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كل واحدة منها"[35].

وذهب أبو حيان إلى أن الواو تفيد معنى المغايرة فالصفات المذكورة ليست في معنى واحد ويرد قول الزمخشري، قال أبو حيان: "وهذه الأوصاف الخمسة هي لموصوف واحد وهم المؤمنون، وعطفت بالواو ولم تتبع دون عطف لتباين كل صفة من صفة إذ ليست في معنى واحد فينزل تغاير الصفات وتباينها منزلة تغاير الذوات فعطفت ... ولا نعلم العطف في الصفة بالواو يدل على الكمال"[36].

وذهب السمين الحلبي إلى ما ذهب إليه الزمخشري، وصرَّح بصحتّه راداً اعتراض شيخه على الزمخشري، فيقول: "وقال الزمخشري: الواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كل واحدة منها"، قال الشيخ " ولا نعلم العطف في الصفة بالواو يدل على الكمال" قلت: قد علمه علماء البيان"[37].

ويميل الباحث إلى رأي الزمخشري، فالسياق يعين على هذا الفهم، وقد جاءت الآية في سياق الثناء على المؤمنين الذين وعدهم الله بالجزاء العظيم في الآخرة؛ لاتصافهم بالصفات الجليلة، وهذا يدل على كمالهم في تلك الصفات، وقد امتازوا عن سائر المؤمنين بها، وصاروا أحق بذلك الوعد. قال تعالى: ﴿**قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ(15) الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ(16) الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحَارِ (17)**﴾ (آل عمران: 15-17)، وقد ذهب أكثر المفسرين إلى ما ذهب إليه الزمخشري، قال البيضاوي: "وتوسيط الواو بينهما للدلالة على استقلال كل واحد منها وكمالهم فيها أو لتغاير الموصوفين بها"[38].

هـ- قال تعالى: ﴿**الَّذِينَ قَالُوا لإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا ۗ قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ (آل عمران: 168). يذكر أبو حيان الوجوه الواردة في إعراب كلمة (الَّذِينَ)، فيقول: "وجوزوا في إعراب الذين وجوهاً الرفع على النعت للذين نافقوا، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو على أنه بدل من الواو، في يكتمون، والنصب على الذم، أي: أذم الذين، والجر على البدل من الضمير في (بِأَفْوَاهِهِمْ) أو (فِي قُلُوبِهِمْ)"[39].

يتعقب السمين الحلبي شيخه أبى حيان في رفع (الذين)، ويعده من باب السهو، قال السمين الحلبي: "وقال الشيخ: وجوزوا في إعراب (الَّذِين) وجوهاً: الرفع على النعت لـ (الَّذِينَ نَافَقُوا)، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو على أنه بدل من الواو في (يَكْتُمُونَ)، والنصب فذكره إلى آخره. وهذا عجيب منه لأن (الَّذِينَ نَافَقُوا) منصوب بقوله (وَلِيَعْلَمَ)، وهم في الحقيقة عطفٌ على (الْمُؤْمِنِينَ)، وإنما كرَّر العامل توكيداً، والشيخ لا يخفى عليه ما هو أشكل من هذا، فيُحتمل أن يكون تبع غيره في هذا السهو، وهو الظاهر في كلامه، ولم ينظر في الآية اتكالاً على ما رآه منقولاً، وكثيراً ما يقع الناس فيه"[40].

كما نجد السمين الحلبي يوافق شيخه في اعتراضاته على الزمخشري في بعض مسائل الصناعة النحوية؛ وذلك لأن الزمخشري اعتمد على اللغة أحياناً في تأييد مذهبه الاعتزالي، ومثاله:

أ- ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿**صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ**﴾ (النمل: 88)، فقد ذهب الزمخشري إلى أن (صنع) مصدر مؤكد ومؤكده محذوف وهو الناصب ليوم ينفخ في الصور، والمعنى: يوم ينفخ في الصور فيحصل كيت وكيت، ويثيب الله المحسن، ويعاقب المسيء، فصنع الله هو الثواب والعقاب، فهو بهذا يؤيد مذهبه الفاسد القائل بوجوب إثابة الطائع ومعاقبة المسيء، قال الزمخشري: "(صنع الله) من المصادر المؤكدة، كقوله (وعد الله) (النساء: 90 وغيرها) و(صبغة الله) (البقرة: 138) إلا أن مؤكده محذوف، وهو الناصب ليوم ينفخ، والمعنى: ويوم ينفخ في الصور وكان كيت وكيت أثاب الله المحسنين وعاقب المجرمين، ثم قال: صنع الله، يريد به: الإثابة والماقبة. وجعل هذا الصنع من جملة الأشياء التي أتقنها وأوتى بها على الحكمة والصواب، وحيث قال: صنع الله (الذي اتقن كل شيء) يعني أن مقابلته الحسنة بالثواب والسيئة بالعقاب: من جملة إحكامه للأشياء وإتقانه لها، وإجرائه لها على قضايا الحكمة أنه عالم بما يفعل العباد وبما يستوجبون عليه، فيكافئهم على حسب ذلك"[41].

ويرد أبو حيان قول الزمخشري فيقول: "وهذا الذي ذكر من شقاشقه وتكثيره في الكلام واحتياله في إدارة ألفاظ القرآن لما عليه من مذاهب المعتزلة. والذي يظهر أن (صنع الله) مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة وهي جملة الحال، أي: صنع الله بها ذلك، وهو قلعها من الأرض ومرّها مرَّاً مثل مرّ السحاب"[42].

ويوافق السمين الحلبي قول الشيخ، فيقول: "(صنع الله) مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة، عامله مضمر. أي: صنع الله ذلك صنعاً، ثم أضيف بعد حذف عامله. وجعله الزمخشري مؤكداً للعامل في (يوم ينفخ في الصور) وقدَّره (ويوم ينفخ) وكان كيت وكيت أثاب الله المحسنين وعاقب المسيئين، في كلام طويل حوماً على مذهبه"[43].

ب- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿**كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ**﴾ (غافر: 35)، يذهب الزمخشري إلى أن (الكاف) في قوله (كذلك) فاعل (كَبُرَ) فيقول: "وفاعل كبر قوله (كذلك) أي كبر مقتاً مثل ذلك الجدال، و(يطبع الله) كلام مستأنف"[44].

ويذكر السمين الحلبي قول شيخه ويؤيده فيقول: "قال الزمخشري:" وفاعل كبر قوله (كذلك) أي: كبر مقتاً مثل ذلك الجدال، ويطبع الله كلام مستأنف"، ورده الشيخ: بأن فيه تفكيكاً للكلام وارتكاب مذهب ليس بصحيح. أما التفكيك فلأن ما جاء في القرآن من (كذلك نطبع) أو (يطبع) إنما جاء مربوطاً بعضه ببعض فكذلك هذا، وأما ارتكاب مذهب غير صحيح فإنه حعل الكاف اسماً ولا تكون اسماً إلا في ضرورة، خلافاً للأخفش... وكذلك قد تقدم أنه يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وأن يكون فاعلاً وهما ضعيفان"[45].

وما ذهب إليه السمين هو الصواب، ومعنى الآية يُعين عليه، فالإعراب فرع المعنى، فقد جاءت الآية في ذم الذين يجادلون في آيات الله بغير علم، فقوله (كبر) متصل بما قبله أعني ذمَّ الجدال فالتقدير: كبر جدالهم.

كما نجد السمين الحلبي يوافق شيخه في اعتراضاته على الزمخشري في مسائل العقيدة؛ فالإمامان – أعني الشيخ والتلميذ– من أهل السنة والجماعة، ففي مسألة رؤية الله تعالى يذهب المعتزلة إلى القول باستحالة

رؤية الله في الدنيا والآخرة، قال الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿**لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾ (الأنعام: 103) ما نصه فالمعنى أن الأبصار لا تتعلق به ولا تدركه؛ لأنه متعال أن يكون مبصراً في ذاته، لأن الإبصار إنما يتعلق بما كان في جهة أصلاً، أو تابعاً كالأجسام والهيئات"[46].

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿**إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ (القيامة: 23): "تنظر إلى ربها خاصة لا تنظر إلى غيره، وهنا معنى تقديم المفعول... والمعلوم أنها ينظرون إلى أشياء لا يحيط بها الحصر ولا تدخل تحت العدد في محشر يجتمع فيه الخلائق كلهم، فإن المؤمنين نظارة ذلك اليوم لأنهم الآمنون الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، واختصاصه بنظرهم إليه لو كان منظوراً إليه: محال، فوجب حمله على معنى يصلح معه الاختصاص، والذي يصبح معه أن يكون من قول الناس: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي، تريد معنى التوقع والرجاء"[47].

ولم يرتضِ أبو حيان قول الزمخشري، فأجاب عنه عند تفسير قوله تعالى: ﴿**لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾ (الأنعام: 103): "وأجيبوا بأن الإدراك غير الرؤية، وعلى تسليم أن الإدراك هو الرؤية، فالأبصار مخصوصه، أي: أبصار الكفار الذين سبق ذكرهم أو لا تدركه في الدنيا... وتظافرت الأخبار عن رسول الله –عليه الصلاة والسلام– برؤية المؤمنين الله في الآخرة"[48].

وقد رد السمين قول الزمخشري بقوله: "والزمخشري تحمل لمذهب المعتزلة بطريق أخرى من جهة الصناعة النحوية ... قلت: وهذا كالحوم على قول من يقول: إن (ناظرة) بمعنى منتظرة، إلا أن مكيّا قد رد هذا القول فقال: "ودخول "إلى" مع النظر يدل على أنه نظر العين وليس في الانتظار ولو كان في الانتظار لم تدخل معه "إلى" ألا ترى أنك لا تقول: انتظرت إلى زيد، وتقول نظرت إلى زيد، ف"إلى" تصحب نظر العين ولا تصحب نظر الانتظار فمن قال: إن "ناظرة" بمعنى منتظرة فقد أخطأ في المعنى وفي الإعراب، ووضع الكلام في غير موضعه"[49].

وقد بسط القول في هذه المسألة علماؤنا عند تفسيرهم لهذه الآيات واستدلوا بجملة من الأدلة لا يسمح المقام بذكرها، ويطمئن الباحث إلى رأي أهل السنة والجماعة أخذاً بقوة الدليل.

وبعد فهذا قدرٌ يسير مما وقف عليه الباحث عند مطالعة تفسير الدر المصون، والمقام ليس بسامح لإيراد المزيد من الأمثلة، فمن رام المزيد فليراجع التفسير، فالتفسير يعب بالأمثلة الدالة على موضوعيَّة السمين الحلبي.

الخاتمة.

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بالنور والهدى والخيرات، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

فهذه خاتمة البحث أودعتها أهم النتائج:

- يقصد بالموضوعية: إعمال العقل في فهم النص بتجرد وحيادية، وترجيح المعنى الذي يؤيده الدليل المعتبر.
- القرآن الكريم يؤكد على الموضوعية، ويعدها مسلكاً علمياً صحيحاً لاكتساب المعارف والعلوم، من خلال النهي عن التقليد واتباع الهوى، وترك العدل بسبب العداوة والبغضاء، فالتقليد واتباع الهوى وترك العدل هي الصوارف والموانع التي تحول دون تحقق الموضوعية لدى الباحث.

- إن المتدبر لآيات القرآن الكريم التي ورد فيها ذكر الهوى يتبين له أن الذين يتبعون أهواءهم أناس عطلوا أبصارهم وأسماعهم وعقولهم عن رؤية الحق، والاستماع له، والتفكر فيه، فضلوا عن إصابة الحق.
- يمكننا التفريق بين التقليد والموضوعية بالقول: إن التقليد اتباع من غير دليل، أما الموضوعية فإنها تقوم على الفهم بقوة الدليل.
- يشبهُ صورة العدل في الحكم بين الناس، والعدل في القول ما يقوم به الباحث الموضوعي، فالباحث الموضوعي ينظر في الأدلة، ويوازن بين الآراء، ويرّجح ما يراه هو الحق بناءً على قوة الأدلة دون أن تحوم حول ما انتهت إليه دراسته من نتائج شائبة تعصب أو هوى ونحو ذلك. فالباحث قاضٍ، بيد أن الباحث يحكم على الأدلة، فيميز الصحيح من الزائف، والراجح من المرجوح.
- أقرب مصطلح قرآني لمصطلح الموضوعيّة الذي تواضع عليه المعاصرون هو مصطح العدل في أحد معانيه.
- يظهر للباحث بعد دراسة الآيات التي تنهى عن التقليد، واتباع الهوى وترك العدل، الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الباحث حتى يكون موضوعياً، وهذه الشروط هي:

  أ- اتباع الدليل المعتبر. ب- ترك التعصب والهوى. ج- الموازنة بين الآراء المختلفة.
- تتلمذ السمين الحلبي لأبي حيَّان زمناً طويلاً، وتأثر به تأثراً كبيراً، وبالرغم من هذا التأثر إلا أن موضوعيَّة السمين الحلبي كانت بارزة في تفسيره "الدر المصون"، من خلال موقفه من اعتراضات شيخه أبي حيَّان صاحب "البحر المحيط" على الزمخشري صاحب تفسير "الكشاف"، حيث ردَّ السمين الحلبي بعض اعتراضات شيخه، وصرح بصحة ما ذهب إليه الزمخشري.
- وافق السمين الحلبي أستاذه أبا حيَّان في اعتراضاته على الزمخشري في مسائل العقيدة، بينما خالفه في اعتراضاته على الزمخشري في بعض مسائل الصناعة النحويَّة.

وأرجو أن أكون قد وفقت إلى ما قصدت، فإن أصبت فيما كتبت فبفضل من الله وتوفيق، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان.

والحمد لله رب العالمين.

الهوامش.

(1) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (توفي 1004/395م)، **معجم مقاييس اللغة**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م، (ط1)، ج2، ص635.

(2) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (توفي 502هـ/1108م)، **المفردات في غريب القرآن**، دار المعرفة، بيروت، ص525-526.

(3) ابن منظور، أحمد بن مكرم (توفي 711هـ/1311م)، **لسان العرب**، ج15، ص325-327.

(4) د. نور، قاسم عثمان، **كيف تكتب بحثاً أو رسالة جامعية**، الخرطوم، 2004م، ص5.

(5) د. إميل يعقوب، **كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث**، حروس برس، طرابلس-لبنان، ص26.

(6) د. فايز النجار وآخرون، **أساليب البحث العلمي من منظور تطبيقي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ص9.
(7) الآجري، محمد بن الحسين (توفي 360هـ/968م)، **أخلاق العلماء**، مكتبة التوعية الإسلامية، القاهرة، ص54.
(8) انظر: القرطبي، محمد بن أحمد (توفي 671هـ/1273م)، **الجامع لأحكام القرآن**، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ج2، ص212.
(9) محمد رشيد رضا (توفي 1354هـ/1935م)، **تفسير القرآن الحكيم**، خرَّج أحاديثه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م، (ط1)، ج2، ص74.
(10) الفخر الرازي، محمد بن عمر (توفي 606هـ/1209م)، **مفاتيح الغيب**، دار الكتب العلمية، 1990م، (ط1)، ج27، ص177.
(11) الفخر الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج25، ص222.
(12) ابن عاشور، محمد الطاهر (توفي 1393هـ/1973م)، **التحرير والتنوير**، دار سحنون، تونس، ج22، ص192.
(13) الراغب الأصفهاني، **المفردات**، ص548.
(14) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج20، ص139.
(15) النسفي، عبد الله بن أحمد (توفي 710هـ/1310م)، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: الشيخ مروان محمد الشَّقار، دار النفائس، عمان، 1996م، (ط1)، ج1، ص424.
(16) أبو السعود، محمد بن محمد العمادي (توفي 982هـ/1575م) **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.، ج1، ص127.
(17) الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج11، ص143.
(18) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، ج6، ص229.
(19) الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج13، ص193.
(20) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج8، ص166.
(21) الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج12، ص92.
(22) ابن العربي، محمد بن عبدالله، (توفي 543هـ/1148م)، **أحكام القرآن**، دار الكتب العلمية، (ط1)، ج3، ص307.
(23) حاول الزمخشري وهو من علماء المعتزلة تأييد مذهبه الاعتزالي من خلال تأويل الآيات القرآنية التي تتعارض مع أصول مذهبه، وقد تصدى له غير واحد من علماء المسلمين.
(24) الزمخشري محمود بن عمر (توفي 538هـ/1143م)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، رتبه وصححه: محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط1)، 1995م، ج1، ص44.
(25) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلس (توفي 745هـ/1344م)، **البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1993م، ج1، ص161.
(26) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (توفي 756هـ/1355م)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، 1406هـ، (ط1)، ج1، ص89.
(27) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص135.
(28) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج1، ص334.
(29) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج1، ص321.

(30) الرازي، مفاتيح الغيب، ج2، ص40.
(31) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص244.
(32) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج2، ص108.
(33) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج1، ص335.
(34) البيضاوي، أبو سعيد عبدالله الشيرازي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: عبد القادر عرفات، دار الفكر، 1996م، ج1، ص487.
(35) الزمخشري، **الكشاف**، ج1، ص338.
(36) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج2، ص418.
(37) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص71.
(38) البيضاوي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ج2، ص16.
(39) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج3، ص116.
(40) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج3، ص479.
(41) الزمخشري، **الكشاف**، ج3، ص375.
(42) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج7، ص95.
(43) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج8، ص645-646.
(44) الزمخشري، **الكشاف**، ج4، ص162.
(45) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج9، ص479-481.
(46) الزمخشري، **الكشاف**، ج2، ص51-52.
(47) الزمخشري، الكشاف، ج4، ص649-650.
(48) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج4، ص198-199.
(49) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج10، ص576-577.

قائمة المراجع والمصادر

1- الآجري، محمد بن الحسين (توفي 360هـ/968م)، **أخلاق العلماء**، مكتبة التوعية الإسلامية، القاهرة.
2- د. إميل يعقوب، **كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث**، حروس برس، طرابلس-لبنان.
3- البيضاوي، أبو سعيد عبدالله الشيرازي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: عبد القادر عرفات، دار الفكر، 1996م.
4- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلس (توفي 745هـ/1344م)، **البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط1)، 1993م.
5- الزمخشري محمود بن عمر (توفي 538هـ/1143م)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، رتبه وصححه: محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط1)، 1995م.

6- أبو السعود، محمد بن محمد العمادي (توفي 982هـ/1575م) **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

7- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (توفي 756هـ/1355م)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، (ط1)، 1406هـ.

8- ابن عاشور، محمد الطاهر (توفي 1393هـ/1973م)، **التحرير والتنوير**، دار سحنون، تونس.

9- ابن العربي، محمد بن عبدالله، (توفي 543هـ/1148م)، **أحكام القرآن**، دار الكتب العلمية، (ط1).

10- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (توفي 1004/395م)، **معجم مقاييس اللغة**، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط1)، 1999م.

11- د. فايز النجار وآخرون، **أساليب البحث العلمي من منظور تطبيقي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008م.

12- الفخر الرازي، محمد بن عمر (توفي 606هـ/1209م)، **مفاتيح الغيب**، دار الكتب العلمية، (ط1)، 1990م.

13- القرطبي، محمد بن أحمد (توفي 671هـ/1273م)، **الجامع لأحكام القرآن**، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت.

14- محمد رشيد رضا (توفي 1354هـ/1935م)، **تفسير القرآن الحكيم**، خرَّج أحاديثه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط1)، 1999م.

15- ابن منظور، أحمد بن مكرم (توفي 711هـ/1311م)، **لسان العرب**.

16- النسفي، عبد الله بن أحمد (توفي 710هـ/1310م)، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: الشيخ مروان محمد الشَّقار، دار النفائس، عمان، (ط1)، 1996م.

17- د. نور، قاسم عثمان، **كيف تكتب بحثاً أو رسالة جامعية**، الخرطوم، 2004م.

18- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (توفي 502هـ/1108م)، **المفردات في غريب القرآن**، دار المعرفة، بيروت.